## زبدة الأصول

[ 46 ] وذاتها تابعة لهما - وهي بذاتها معنى متدل في الغير - كذلك تكون في كليتها وجزئيتها تابعة لهما. فان كان الموضوع له هي النسب الخاصة بين المنتسبين الخاصيين بخصوصيتهما، كان الموضوع له خاصا. وان كان الموضوع له هو النسبة القائمة بالمنتسبين العامين، كان عاما. مثلا نقول: ان " في " وضعت لافادة النسبة الظرفية التي بين الظرف -كان هو الدار أو غيرها - والمظروف - كان وهو زيدا أو غيره - وهذا المعنى من العموم والخصوص يتصور في النسبة. وامال المورد الثاني: فالظاهر هو الوضع للعام، لما نرى من استعمال الحروف في الجهات العامة بلا عناية، كما في قولنا: سر من البصرة الى الكوفة. فانه لا ريب في ان كلمة " من " و " الى " انما استعملتا في طبيعي معناهما، وعلى الجملة، المنساق الى الذهن، هو كون الموضوع له عاماً، فالمتحصل مما ذكرناه كون الموضوع له عاماً، وبما ذكرناه ظهر مدرك كونه خاصا، ونقده. تحقيق الانشاء والاخبار قال المحقق الخراساني، بعد ما اختار من ان المعنى الاسمى والحرفي متحدان بالذات والحقيقة ومختلفان باللحاظ الالي والاستقلالي وقد بينا مراده: لا يبعدان يكون الاختلاف في الخبر والانشاء ايضا كذلك، فيكون الخبر موضوعا ليستعمل في حكاية ثبوت معناه في موطنه، والانشاء ليستعمل في قصد تحققه وثبوته، وان اتفقا فيما استعملا فيه انتهى. توضيح ذلك: ان الصيغ المشتركة - كصيغة بعت - تستعمل في معنى واحد مادة وهيئة في مقامي الانشاء والاخبار، اما بحسب المادة فلانها وضعت للطبيعة المهملة، وهي تستعمل فيها دائما. واما بحسب الهيئة فلانها تستعمل في نسبة ثبوت المادة الى المتكلم في كلا المقامين، غاية الامر العلقة الوضعية في كل منهما غير العلقة الوضعية في الاخر. فانها في الجملة الانشائية تختص بما إذا قصد المتكلم ثبوت المعنى في الخارج، \_\_\_\_\_